تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر – أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: القُمر

النمو الاقتصادي

تأثر الأداء الاقتصادي العام الماضي بالتداعيات غير المواتية لوباء كوفيد-19 الذي أثر على عدد من القطاعات الرئيسة ومن أهمها السياحة والتجارة والخدمات في ظل إجراءات الإغلاق وتراجع الطلب الخارجي. من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي تعافياً العامين الجاري والمقبل مستفيداً من عدد من العوامل من بينها تحسن النشاط الاقتصادي العالمي الذي سيدعم نمو حركة التجارة الخارجية وعودة التدفقات السياحية بنهاية العام مع توفر اللقاحات.

كما سيؤدي المُضي قدماً في تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق التي تعتمد على تنمية قطاعات الصيد والثروة السمكية إلى دعم التعافي الاقتصادي. من جانب آخر، وفي ظل الظروف المُناخية المواتية من المتوقع تحسن أداء قطاع الزراعة مع ما يستتبعه ذلك من زيادة صادرات عدد من السلع الاستراتيجية. كذلك من المتوقع أن يتم تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية في إطار المشروعات الممولة من قبل شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف ومن خلال الدعم المالي الذي تعهد به المجتمع الدولي من خلال مؤتمر شركاء القُمـــر للتنمية [the Conference of Partners for the Development of Comoros (CPAD)]. بناء عليه، من المتوقع تسجيل القُمر معدلات نمو تدور حول مستوى 3 في المائة خلال أفق التوقع.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.5 في المائة عام 2021. بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.2 في المائة خلال عام 2022.

التطورات النقدية والمصرفية

يرتبط الفرنك القُمري باليورو، وتتيح سياسة سعر الصرف الثابت احتواء التضخم. وتحدد سعر فائدة الفرنك القُمري عند مستوى يفوق مؤشر اليورو للإقراض لليلة واحدة (Eonia) بنحو 1.5 نقطة مئوية الذي بقي عند مستويات سالبة منذ أبريل 2015، بمتوسط -0.36 في المائة في عام 2018. في ضوء التوقعات باستمرار مسارات السياسة النقدية التيسيرية في الاتحاد الأوروبي خلال عام 2020 لمواجهة تحديات النمو الاقتصادي والمستجدات المرتبطة بوباء كوفيد-19، من المتوقع أن تحاكي أسعار الفائدة في جزر القُمر هذه التغيرات.

التطورات المالية

شهدت الإيرادات العامة صدمتين متواليتين في عامي 2019 و2020 نتيجة إعصار كينيث وجائحة فيروس كورونا ما اضطر الحكومة إلى زيادة مستويات الانفاق العام للتخفيف من حدة الخسائر الاقتصادية على الفئات الاقتصادية المختلفة وخاصة ما يتعلق بزيادة مستويات الانفاق على الصحة والمساعدات الاجتماعية. من المتوقع تراجع الضغوط على أوضاع المالية خلال أفق التوقع ومن ثم انخفاض مستويات العجز في الموازنة العامة للدولة ليبقى عند مستويات تتراوح ما بين 1.5 إلى 2.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو 3 في المائة في عام 2020.